الانضمام إلى النظام الدولي لحق المؤلف ما المطروح؟

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جميع الرسوم التوضيحيه في هذا المنشور هي من ماوكو سوسا

تحظى الصناعات الإبداعية بفرص لا سابق لها لتزدهر في ظل سوق عالمية تدفع عجلتها التكنولوجيات الابتكارية والطلب العالمي.

فكيف يمكن للبلدان وقطاعاتها الإبداعية الوطنية أن تستفيد من تدفق سَلِس للمصنفات الإبداعية في هذه السوق العالمية؟

النظام الدولي لحق المؤلف شق من الإجابة على هذا التساؤل.

المعاهدات الدولية التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة هي الزاوية التي يقوم عليها النظام الدولي لحق المؤلف.

إنها عنصر أساسي لإتاحة فرص متكافئة للصناعات الإبداعية.

وتؤسّس تلك المعاهدات معاً **نظاماً قانونياً متّسقاً وشاملاً وتكميلياً** يبتدع القيمة من حقوق المؤلفين وفناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات البث، ويولّدها ويحافظ عليها. وتساهم أيضا في إنعاش وتعزيز مختلف الصناعات المرتبطة بهذه المهن - الكتب والموسيقى والأفلام والصحافة والبث وألعاب الفيديو والبرمجيات والتطبيقات وقواعد البيانات وغير ذلك.

ومن خلال وضع قواعد ومعايير، تتيح تلك المعاهدات تبادل المنتجات الإبداعية عالمياً على نحو فعال، وذلك بإضفاء **الوضوح واليقين والإنصاف** على التعامل والتبادل في السوق العالمية.

ويقدم هذا الكتيب المعاهدات التي تديرها الويبو ويحدّد بعض المنافع المحتملة التي تتيحها ويبيّن الخطوات التي يجب على البلدان اتخاذها من أجل الانضمام إلى النظام الدولي لحق المؤلف.

منافع الانضمام إلى النظام الدولي لحق المؤلف

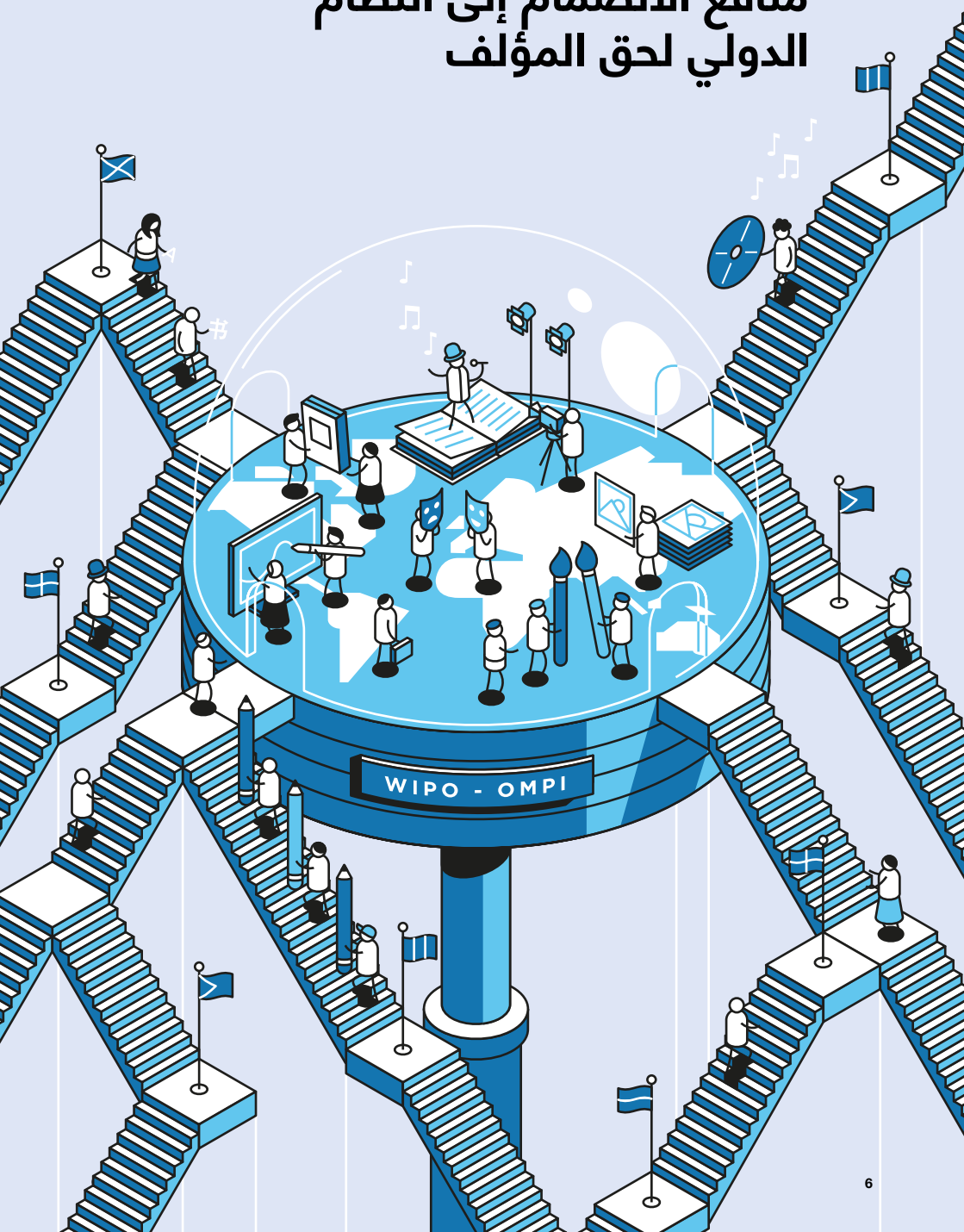

شهد نظام الاعتراف الدولي بالحقوق تطوراً تدريجياً على مدى ما يقرب من 200 سنة. وما انفكّ يثبت جدواه في ظلّ بيئة تكنولوجية واقتصادية تتغيّر باستمرار.

ويعمل ذلك النظام، حالياً، من خلال معاهدات واتفاقيات متعددة الأطراف تدير الويبو معظمها. وبالانضمام إلى المعاهدات الرئيسية التي تديرها الويبو في مجال حق المؤلف، تكتسب الحكومات قدرة أكبر على تقديم الدعم لقطاعاتها التي تستند إلى حق المؤلف، وعلى إدارة نشر موادها الإبداعية الوطنية وكسب الأرباح منها.

إتاحة فرص متكافئة

تتيح المعاهدات الدولية بشأن حق المؤلف فرصاً متكافئة لإنتاج المواد الإبداعية وتبادلها، وذلك من خلال نصها على **الاعتراف المتبادل ووضعها لمعايير** دنيا. والمبدآن المتمثلان في المعاملة الوطنية والحد الأدنى من الحماية هما لبّ تلك المعاهدات. فهي تضمن درجة معيّنة من المعاملة المتبادلة بين البلدان الموقّعة على المعاهدة نفسها - حيث يُعترف بالمصنفات وأوجه الأداء والتسجيلات الصوتية بالطريقة نفسها، سواء في البلد الأصلي لصاحب الحقوق أو في البلدان الأخرى.

وتيسّر الشريحة الواسعة للأعضاء في المعاهدات الدولية بشأن حق المؤلف اعتماد هذين المبدأين المهمّين وتطبيقهما على الصعيد الدولي. وتتقيّد جميع الأطراف بالقواعد نفسها.

وذلك يُفسح المجال أمام الإبداع الوطني لشقّ طريقه في السوق العالمية.

ومن المعترف به عموماً أنه يمكن للبلد الذي ينضم إلى تلك المعاهدات وينفذها في قوانينه الوطنية جني منافع كبيرة من ذلك.

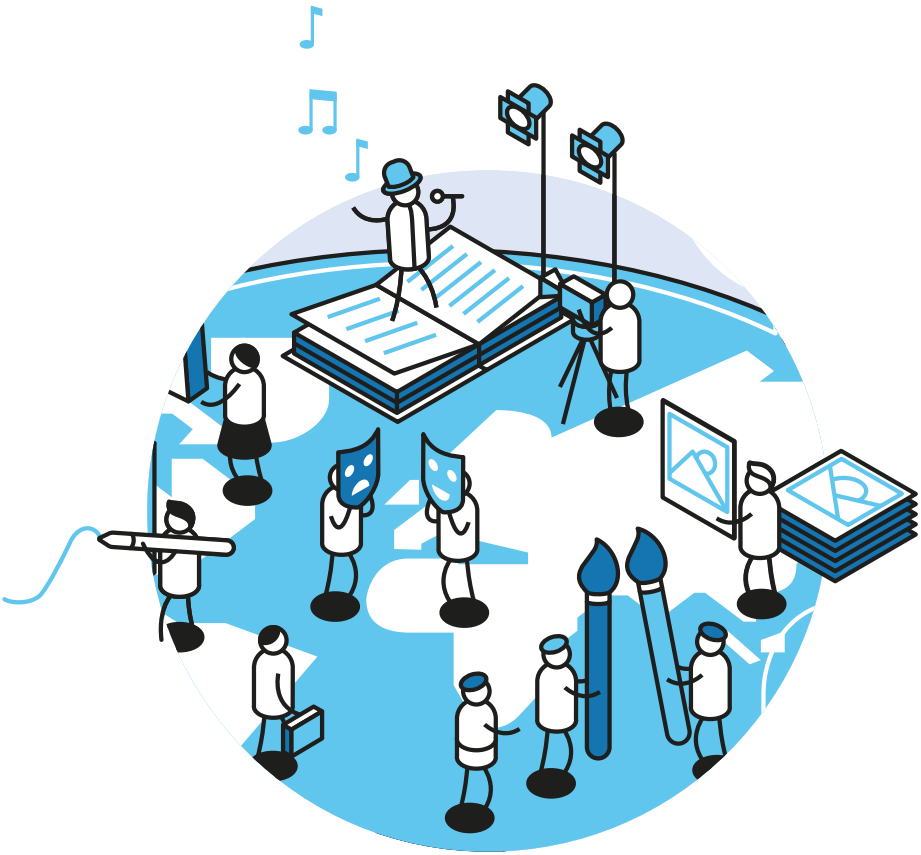

تشير البحوث إلى أن الصناعات الإبداعية - تلك التي تستند في المقام الأول إلى استغلال المحتوى المحمي بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة - تساهم بحوالي 5 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي. كما تتجاوز تلك الصناعات قطاعات اقتصادية أخرى من حيث معدلات النمو وخلق فرص العمل.

ثقافة محلية، نداء عالمي

تنمو الثقافة في جذور محلية وتستند إلى حياة الأشخاص المبدعين وتجاربهم الخاصة، ولكن يمكن أن يتردّد صداها بقوة خارج الحدود. إذ تتجاوز الثقافة مفهوم الأراضي الإقليمية وتزخر بإمكانيات وافرة توصلها إلى الجماهير العالمية.

فعلى سبيل المثال، يستمتع الناس في كل أنحاء العالم بموسيقى "الريغي" الجامايكية، ومسلسلات "التيلينوفيلا" المكسيكية، وموسيقى "البلوز" المالية وموسيقى "الراي" الجزائرية وبوليوود الهندية وقصص "المانغا" اليابانية والباليه الروسي والأوبرا الإيطالية.

المنتجات الإبداعية، مؤهلات كبيرة في قطاع الأعمال

يتيح النظام الدولي لحق المؤلف لكل بلد أن يستخدم النظام العالمي للحقوق المالية والمعنوية استخداماً استراتيجياً، إذ يمكن من خلاله ضمان عائدات الاستثمار في إنتاج المصنفات الإبداعية وتوزيعها.

وفي ظلّ إطار وطني متين لحق المؤلف، تصبح المصنفات الإبداعية أصولاً اقتصادية قيّمة يمكن الاستفادة منها لخلق فرص عمل وتحفيز نمو الأعمال التجارية والمساهمة في تنمية اقتصاد إبداعي حيوي وتعزيز المشهد الثقافي.

التلاقح بين الصناعات الإبداعية والتكنولوجيات الرقمية الجديدة

يتيح النظام الدولي لحق المؤلف تعزيز المكانة التي تتبوؤها المواد الإبداعية لكل بلد في البيئة الإلكترونية، مما يمنح لمبدعي كل البلدان فرصاً لم يسبق لها مثيل لإتاحة فرص النفاذ إلى مصنفاتهم والانتفاع بها ماديا.

والطلب المتزايد على المواد الإبداعية عبر الإنترنت هو محركٌ لتوسّع البنية التحتية للاتصالات الرقمية. ومن خلال النظام الدولي لحق المؤلف، يمكن للمبدعين الاستجابة لذلك الطلب بانتهاج أساليب مثل إتاحة النفاذ إلى الموسيقى والأفلام وغيرها من المصنفات عبر الحدود من خلال خدمات الاشتراك أو أنظمة المدفوعات الصغيرة.

وأصبح هناك دعم متبادل بين الاعتراف بالحقوق دولياً والنمو الذي تشهده مرافق المعلومات والاتصالات الرقمية.

ماذا يقتضي الانضمام إلى النظام الدولي لحق المؤلف؟

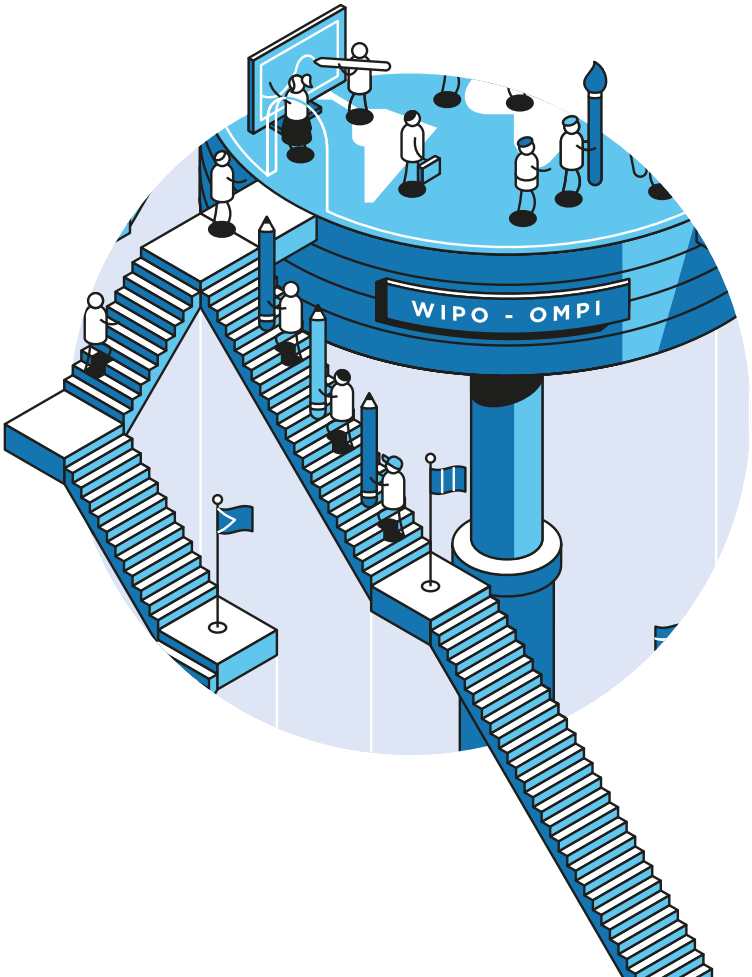

للاستفادة بشكل تام من الانضمام إلى النظام الدولي لحق المؤلف، يجب على البلدان خلق بيئة داعمة لاستخدام الحقوق.

ويجب عليها ضمان إطار تشريعي سليم إلى جانب بنية تحتية إدارية فعالة.

كما يجب عليها تخصيص موارد كافية لإرساء نظام وطني فعال لحق المؤلف وتطويره.

الإطار التشريعي والبنية التحتية

تقتضي الخطوة الأولى دراسة في التشريعات الوطنية في ضوء المبادئ والخصائص الأساسية للمعاهدات الدولية الرئيسية.

أمّا الاعتبار الرئيسي الثاني فيتمثّل في إرساء بنية تحتية تشغيلية فعالة وموثوقة بغية تنفيذ القوانين وضمان الإدارة الفعالة للحقوق وتعزيز السياسات الداعمة للإبداع.

وهناك اعتبار آخر من أجل تعظيم منافع المشاركة في النظام الدولي لحق المؤلف ألا وهو المشاركة المتواصلة للأطراف الفاعلة التي لا غنى عنها، والتي تمتد من السلطات الحكومية لحق المؤلف ومنظمات الإدارة الجماعية وسلطات إنفاذ القوانين، إلى الهيئات القضائية. وسيسعى نظام حق المؤلف، الذي يعمل بطريقة جيّدة، إلى إقامة تعاون بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات العامة والجمعيات المهنية وجمعيات الأعمال في القطاع الخاص.

الاعتبارات الخاصة بالموارد

بغية الاستفادة من النظام الدولي لحق المؤلف، يجب تسخير الموارد المناسبة لإرساء نظام وطني فعال لحق المؤلف وتعزيزه، مما يتيح حسن سيره على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي معظم الأحيان، تكون تكاليف الاستثمار في بناء البنية التحتية معقولة ويمكن استيعابها بمرور الوقت، مع تطوّر الصناعات الإبداعية وتحسّن أدائها وسط بيئة داعمة.

يساهم قطاع إبداعي قوي في تعزيز هوية كل عضو واقتصاده، ويفتح آفاق الإبداع للأجيال المقبلة.

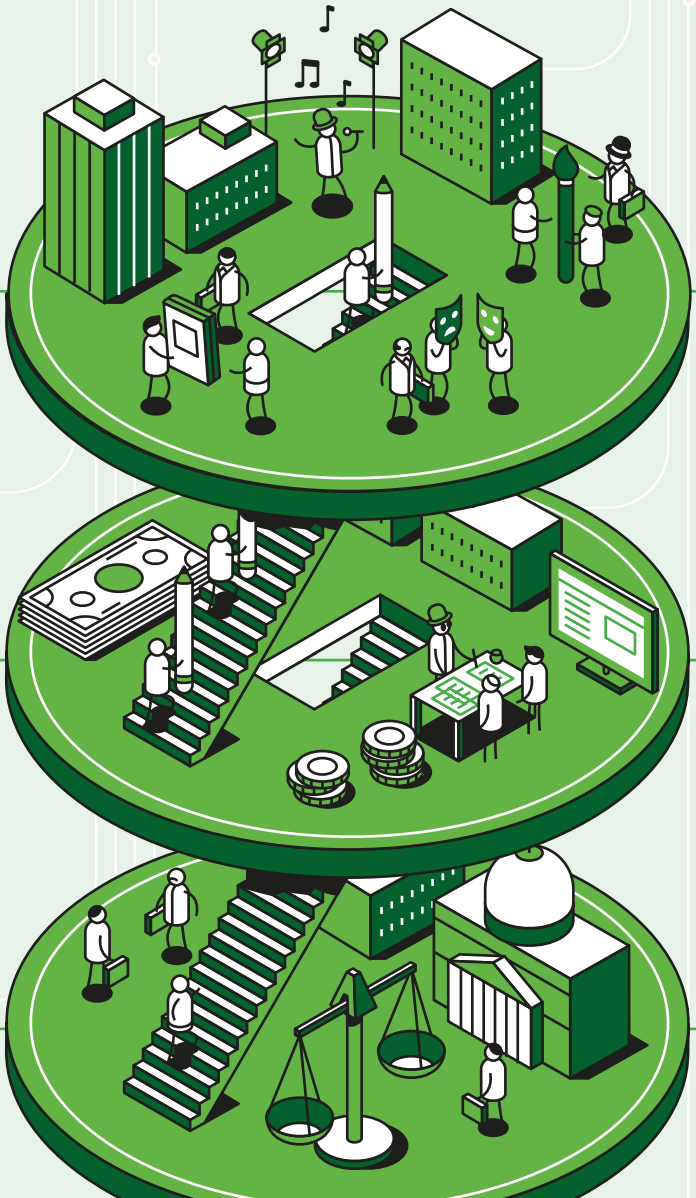

على المستوى **الحكومي**، تنبثق تكاليف مباشرة عن الحاجة إلى استحداث بعض الوظائف الإدارية أو القانونية وتعزيزها، مثل الأموال اللازمة لإنشاء مكتب وطني لحق المؤلف وتعيين موظفيه، والتي يتعيّن أن تُخصّص ضمن الميزانية الوطنية ما لم يكن مصدرها من التمويل المتجدّد المتأتي من القطاع الخاص. ولا بدّ كذلك من التفكير مسبقاً في تدريب الأطراف الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك واضعو السياسات والأطراف الإدارية والمسؤولون عن إنفاذ القوانين والقضاة.

وتضطلع **منظمات الإدارة الجماعية** بدور رئيسي في تيسير النفاذ إلى المصنفات الإبداعية وضمان اعتراف مستخدمي المصنفات بحقوق المبدعين ودفع أموال مقابل استخدامها. وتكفل منظمات الإدارة الجماعية حلقة وصل في سلسلة القيمة من خلال تمثيل مصالح المجتمع الإبداعي على مستوى آلاف الأسواق – فلا يمكن لأي فرد بذاته إدارة علاقات بهذا العدد.

ومن المفترض أن تتمتّع منظمات الإدارة الجماعية بالاكتفاء الذاتي، رغم أن إنشاءها يقتضي استثمارات أولية ونفقات إدارية يمكن استيعابها أو استرجاعها مع الوقت.

وسيستفيد **المجتمع الإبداعي** أيضا من تنظيم أفضل، كإنشاء جمعيات مهنية على سبيل المثال. وقد ينطوي إنشاء تلك النقابات المهنية وإدارتها على تكاليف إدارية تقع على عاتق المبدعين أنفسهم، ولكنّ ذلك الاستثمار سيؤتي ثماره في المدى البعيد من خلال المكاسب الناتجة عن تعزيز طاقات التفاوض مع المستخدمين على الصعيدين الوطني والدولي.

ما هو الرهان المطروح؟

يتطلب الانضمام إلى نظام المعاهدات الدولية اتخاذ عدد من الخطوات الدقيقة والملموسة والمتسقة، ولكنّ المكاسب المحققة مهمّة للغاية ولها أثر واسع النطاق، في ضوء القيمة الاقتصادية المحصّلة من الصناعات الإبداعية.

معاهدات الويبو الرئيسية بشأن حق المؤلف

صُمّمت المعاهدات الدولية بشأن حق المؤلف لتتناسق بسلاسة بعضها البعض لضمان استفادة جميع القطاعات الإبداعية ذات الصلة من مستوى ملائم للاعتراف بالحقوق.

ومنها ما يلي:

- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية؛
- واتفاقية روما بشأن حماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة؛
- ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف؛
- ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي؛
- ومعاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري؛
- ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.

اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (1886، معدّلة في 1971) تمنح حقوقا متّسقة للمؤلفين والمبدعين (الكتّاب والموسيقيون ومنتجو الأفلام والرسامون، الخ) في البلدان الأعضاء.

وحالياً، انضمت معظم البلدان في العالم إليها، مما يضمن تمتع المصنفات بالحماية خارج حدود بلدها الأصلي، سواء فيما يتعلق باستغلالها المادي أو بسلامتها الفنية.

وتتيح الاتفاقية أيضا لأصحاب الحقوق تحويل أصولهم إلى قيمة نقدية وفقاً للشروط المتّفق عليها. وهي ترسي، علاوة على ذلك، الأسس لنظام شامل يضمّ آلية تُعرف باسم «اختبار الخطوات الثلاث» وتضع الشروط التي يمكن منح الاستثناءات والتقييدات على الحقوق بموجبها.

وقد ابتُكرت كميزان يضمن التوازن الدقيق بين مصالح المؤلفين والمبدعين من جهة ومصالح أصحاب المصلحة الآخرين والمجتمع عموماً من جهة أخرى.

وكل الدول الأعضاء في الويبو تقريبا هي الآن أطراف متعاقدة بموجب اتفاقية برن. وهناك نحو 20 دولة لم تنضم بعد.

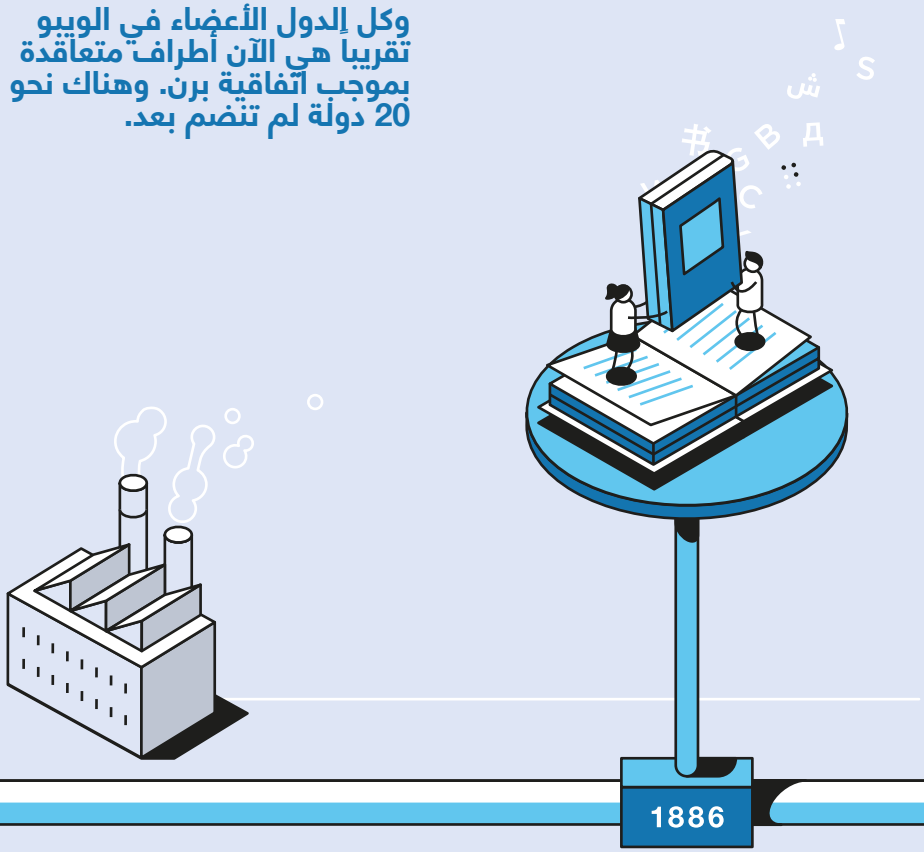

اتفاقية روما بشأن حماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة (1961) هي أول اتفاقية منحت على الصعيد الدولي مجموعة من الحقوق، تُعرف بالحقوق المجاورة أو المشابهة.

وتُمنح الحقوق المجاورة لثلاث فئات من الفاعلين الذين يساهمون في استحداث مصنفات ونشرها:

- فنانو الأداء، مثل الممثلين والمغنين والموسيقيين؛
- ومنتجو التسجيلات الموسيقية؛
- وهيئات الإذاعة (المحطات التلفزيونية والإذاعية).

وحظيت اتفاقية روما بقبول واسع النطاق على الصعيد العالمي. فنصف الدول الأعضاء في الويبو تقريباً هي أطراف متعاقدة بموجب هذه الاتفاقية.

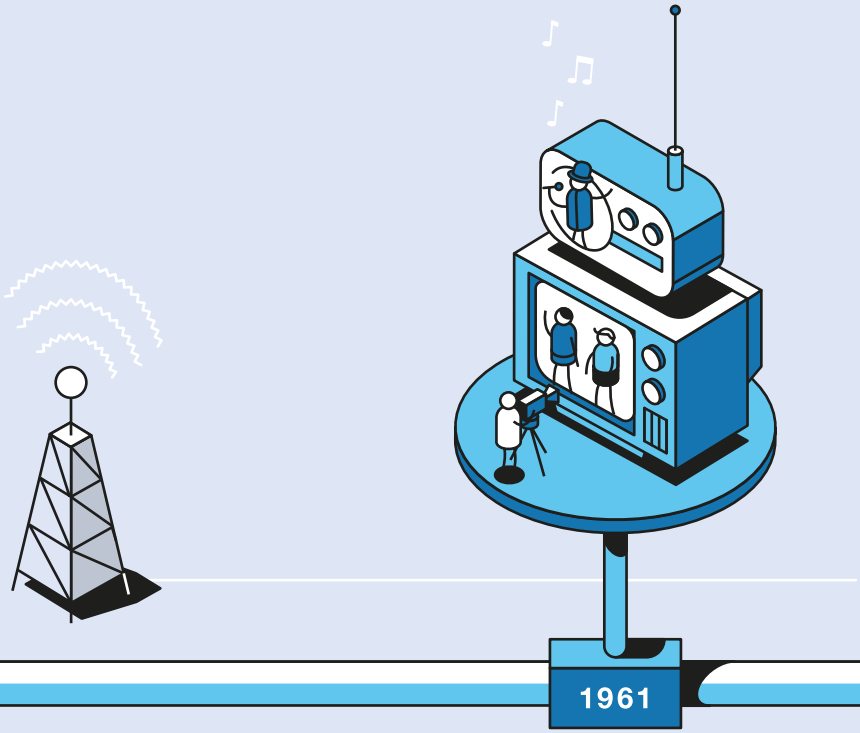

معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (1996) هي أولى معاهدات الويبو المكرّسة لحق المؤلف في البيئة الرقمية. وبالاستناد إلى الخصائص الأساسية لاتفاقية برن، تنص هذه المعاهدة على أحكام عدة منها ما يفيد بأنها:

- توفر صراحةً، الحماية لبرامج الحاسوب وقواعد البيانات؛
- وتعترف بحق خاص بالبيئة الرقمية وهو الحق في إتاحة المصنفات، مما يعالج "حسب الطلب" وطرق النفاذ تفاعلية أخرى؛
- وتضع إطاراً للمبدعين وأصحاب الحقوق لاستخدام أدوات تقنية تتيح لهم حماية مصنفاتهم وصون المعلومات بشأن استخدامها.

معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (1996) هي معاهدة تتناول، على غرار معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، الحقوق المجاورة في البيئة الرقمية. فهي تمنح لفئتين من أصحاب الحقوق - فنانو الأداء ومنتجو التسجيلات الموسيقية - أدوات لإجراء المعاملات بغية تمكينهم من التفاوض مع المنصات الرقمية وجهات التوزيع الجديدة.

وفضلاً عن ذلك، ولأول مرّة، تعترف هذه المعاهدة بالحقوق المعنوية لفناني الأداء.

وبقيت فئتان من الحقوق المجاورة غير مشمولتين بالمعاهدة وهما: حقوق فناني الأداء السمعي البصري (إلى حد كبير) وحقوق هيئات البث. وشُملت حقوق فناني الأداء السمعي البصري لاحقاً بمعاهدة بيجين (انظر أدناه)، في حين تظلّ المناقشات جارية بين الدول الأعضاء في الويبو بهدف تحديث حقوق هيئات البث.

وانضمّ أكثر من نصف مجموع الدول الأعضاء في الويبو إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي.

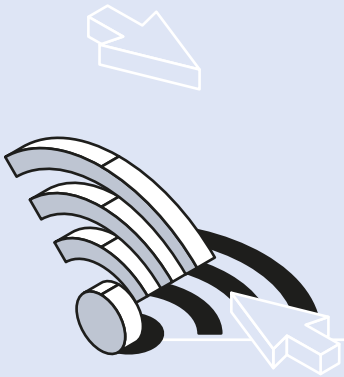

معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري

(2012) تمنح الحماية لفناني الأداء السمعي البصري الذين لا تشملهم كلياً معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي.

حماية حقوق فناني الأداء السمعي البصري لها أهمية خاصة في عصر الإنترنت، نظرا إلى زيادة نقل البرامج التلفزيونية والأفلام والفيديوهات أو إتاحتها عبر الحدود من خلال القنوات الرقمية.

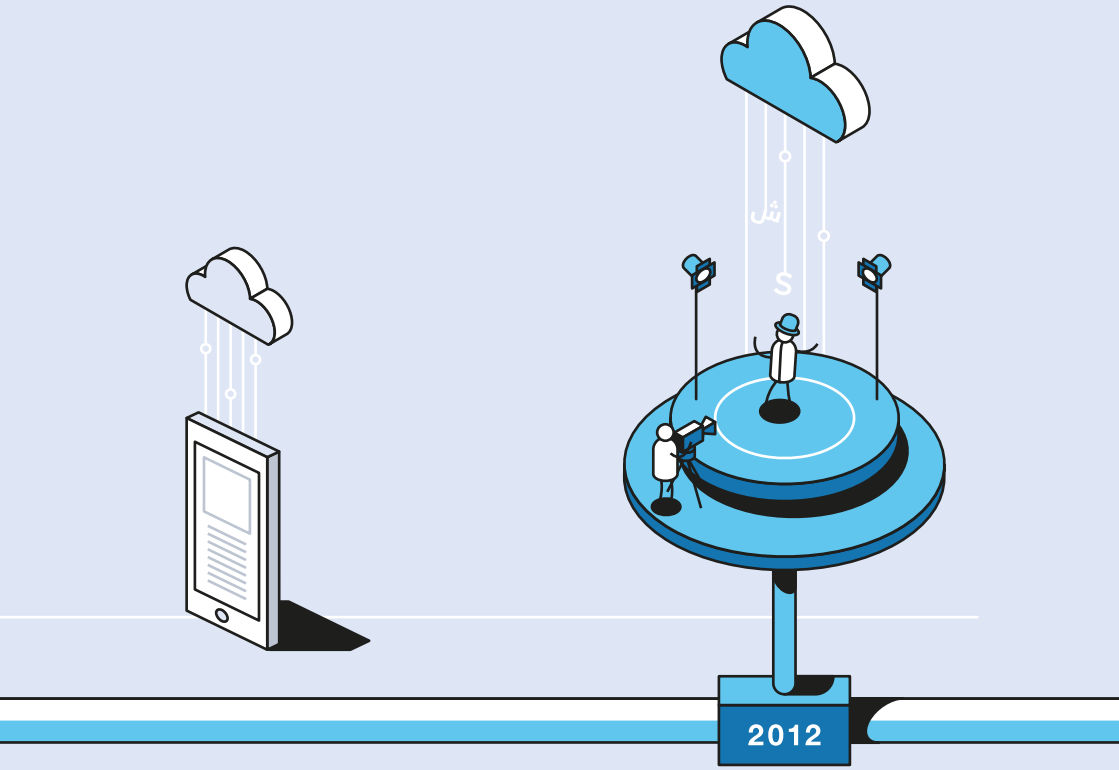

معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات (2013)

تضع، لأول مرة، مجموعة من الاستثناءات والتقييدات الإلزامية بغية السماح، في ظل ظروف معيّنة، بنسخ مصنفات من قبيل الكتب والصحف والمخطوطات والكتب السمعية في أنساق ميسّرة لفائدة الأشخاص معاقي البصر.

وأُبرمت معاهدة مراكش لخدمة قضية عالمية استحقّت معاملة خاصة، باعتراف جميع الأطراف المهتمة.

ويُعزى توافق الآراء بشأن هذا الاستثناء إلى حاجة جميع البلدان للاستفادة من الشروط نفسها بغية تيسير النفاذ في ظلّ أفضل الظروف المالية وإتاحة تبادل المصنفات بأنساق خاصة عبر الحدود لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات في قراءة المطبوعات.

الانضمام إلى النظام الدولي لحق المؤلف

سؤال وجواب

هل هناك أية شروط ينبغي على البلدان استيفاؤها لتصبح أطرافاً في المعاهدات؟

يمكن لأي بلد الانضمام إلى أية معاهدة بشأن حق المؤلف، وقد يعتمد ذلك في بعض الحالات، على العضوية في معاهدات أخرى. فعلى سبيل المثال، باب الانضمام إلى اتفاقية روما مفتوح أمام الدول الأطراف أصلاً في اتفاقية برن أو الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف، والانضمام إلى معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي متاح فقط للدول الأعضاء في الويبو والاتحاد الأوروبي.

هل تقع على عاتق البلدان تكلفة مقابل الانضمام إلى معاهدة ما؟

لا تقع على عاتق الدول الأعضاء في الويبو أية تكاليف مقابل الانضمام إلى معاهدة أو أكثر من المعاهدات التي تديرها الويبو.

ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها للانضمام إلى معاهدة ما؟

كي يصبح البلد طرفاً في معاهدة، يجب عليه أن يودع وثيقة يعلن فيها عن رغبته في الانضمام. ويجب أن يوقّع على تلك الوثيقة رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الشؤون الخارجية. ويمكن للويبو أن توفر، بناءً على الطلب، نماذج من وثائق الانضمام ومعلومات عن إجراءات الانضمام.

هل يجب تغيير القوانين الوطنية قبل الانضمام إلى معاهدة ما؟

تغيير القوانين الوطنية لضمان تماشيها مع الأحكام الواردة في معاهدة ما ليس شرطاً للانضمام إلى تلك المعاهدة، فالويبو لا تجري مراجعة للتشريعات لهذا الغرض. وهذه مسألة تنظَّم على المستوى الوطني. غير أنّ البلدان تحتاج في الغالب إلى الوضوح واليقين، وترى من المفيد إدراج أحكام المعاهدة في قوانينها الوطنية لتيسير عملية التنفيذ.

هل يمكن للويبو تقديم المساعدة في مراجعة التشريعات الوطنية؟

تظلّ الويبو، في إطار المهمة الموكلة إليها، على استعداد لمراجعة التشريعات الوطنية، في ضوء أحكام المعاهدات، واقتراح مشروعات نصوص.

كيف يمكن للويبو أن تقدم المساعدة لتطوير نظام بشأن حق المؤلف؟

تدير الويبو برامج قانونية وبرامج لتكوين الكفاءات على نحو مكثّف. والمساعدة التي تقدمها مصمّمة خصيصا في هذا الصدد، وتتخذ أشكالاً أو تركيبات متعددة، بما في ذلك، مثلاً، تقديم المشورة القانونية ودعم تطوير البنية التحتية وتقديم التدريب وتعزيز المهارات المهنية.

من هم المستفيدون من المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو؟

تُقدَّم المساعدة التقنية بناءً على الطلب. وأكبر المستفيدين منها هم عادةً السلطات المعنية بحق المؤلف وغيرها من أصحاب المصالح.

هل يمكن لبلد إبداء تحفظات على أجزاء من معاهدة ما؟

يتوقف ذلك على المعاهدة. فالتحفظات متاحة في بعض المعاهدات، مثل معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. ويمكن للمكتب الدولي للويبو أن يقدم مشورة خاصة بشأن التحفظات الممكنة على معاهدات حق المؤلف.

المزيد من المعلومات؟

للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة صفحة الويبو الإلكترونية على الموقع التالي: www.wipo.int/copyright/ar.

ويمكن الاتصال بقطاع حق المؤلف والصناعات الإبداعية في الويبو على العنوان الإلكتروني التالي: copyright.mail@wipo.int.

ويُرجى الاطلاع أيضا على صفحتنا الإلكترونية الخاصة بالأسئلة المتكرّرة بشأن حق المؤلف على الموقع التالي: www.wipo.int/copyright/ar/faq_copyright.

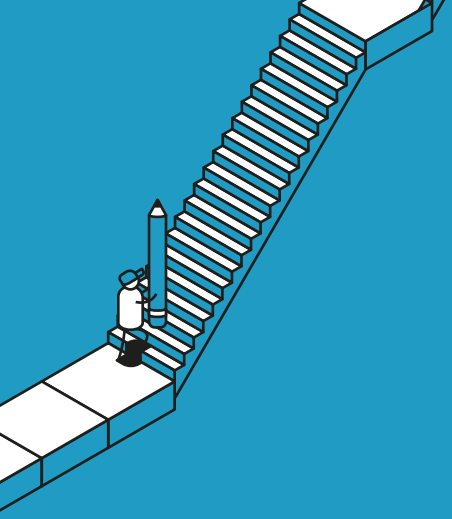

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف: +41 22 338 91 11
الفاكس: +41 22 733 54 28

للاطلاع على تفاصيل الاتصال بمكاتب
الويبو الخارجية، يُرجى زيارة الموقع التالي
www.wipo.int/about-wipo/ar/offices

الويبو، 2017 ©

إسناد ترخيص 3.0 لفائدة
المنظمات الحكومية الدولية
(CC BY 3.0 IGO)

لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي
على محتوى وضعته جهات أخرى
غير الويبو في هذا الإصدار.

طبع في سويسرا